المبادئ العامة للنظرية الصرفية(*)

هلال عبدالرازق صادق
كلية الفيلولوجيا
الأكاديمية الدولية للعلوم الإسلامية

الملخص

يهدف هذا البحث إلى إظهار حتمية العلاقة بين علم الصرف والعلوم اللغوية الأخرى، حيث إنه لا يمكن بحال من الأحوال أن تُدرَس التغيرات الطارئة على بنية الكلمة بمعزل عن معطيات الدرس الصوتي وقوانينه، أو بعيدًا عن الدرس الدلالي؛ فالصيغة الصرفية نفسها جاءت لتعبر عن معنى، والمعنى وحده قادر على تحويل الصيغة من باب إلى باب آخر؛ لأن السياق تطلب هذا المعنى، كأن تنتقل صيغة اسم الفاعل الدالة على التجدد والحدوث إلى باب الصفة المشبهة إذا أريد بها الثبات واللزوم، كما أن العلاقة وثيقة بين الاشتقاق والتصريف، فلا غنى لأحدهما عن الآخر، وفضلا عن كل هذا فإن اختلاف اللهجات العربية كان سببًا رئيسًا في تعددية البنية الصرفية، فعلية كانت أو اسمية؛ لذا فإنه لا يمكن إغفال دور اللهجات في واقع الدرس الصرفي.

فضلًا عن ذلك، فإن هذا البحث يقدم للدارسين مجموعة من الحقائق التي من شأنها أن تغير نظرتهم إلى الدرس الصرفي، وتسير بهم في اتجاه جديد نحو فهم الأبنية وتأويل معانيها.

الكلمات المفتاحية: الاشتقاق – الإدغام/ المماثلة الكلية – المماثلة الجزئية/ الإبدال – التوافق الحركي – المخالفة – السياق.

(*) **المبادئ العامة للنظرية الصرفية، المجلد الثالث عشر، العدد الثانى، أبريل ٢٠٢٤، ص ص١٣١-١٦٧.**

Abstract

This research aims to show the inevitability of the relationship between morphology and other linguistic sciences, as it is in no way possible to study the changes occurring in the structure of the word in isolation from the data of the phonetics and its laws, or away from the semantic. This is because the morphological form itself is capable of transforming the formula from one category to another, if the context requires this meaning. An example is when transforming the active principle ddevoting renewal into an adjective when it jeuotes constancy and immanence. Also, the relationship is close between derivation and conjugation, so one of them is indispensable for the other. In addition to all of this, the difference in Arabic dialects was a major reason for the pluralism of the morphological structure, whether verbal or nominal structure. Therefore, the role of dialects in the morphological considenaties cannot be overlooked. This research provides students with a set of facts that will change their outlook on the morphology, and take them in a new direction towards understanding structures and interpreting their meanings.

Keywords: derivation, total assimilation, partial assimilation/ metaphone , compatibility, dissimilation , context.

المقدمة

قد يبدو لبعض الدارسين أن علم الصرف من أصعب العلوم اللغوية، وهذا التصور من الممكن أن يكون صحيحًا في القراءة الأولى لكتاب صرفي محشو بعدد من الأوزان والبنى التي جاءت من أصول مهجورة في الاستخدام اللغوي، أو بعض المسائل التي يكون تعليلها محاطا بالغموض والتعقيد.

وهنا تكمن إشكالية الدراسة، فإن المسائل الصرفية قُدِّمت بعيدًا عن النظرية التي تحكم الأبنية و تعددها، فحمِلّت كتب الصرف بمبانٍ جوفاء لها صور مشتقة من أصل واحد، و لم تدرس هذه المباني في إطار علاقتها بالمعنى إلا فيما ذكر من معاني صيغ الزوائد الفعلية، كما أن الأثر اللهجي لم يكن دوره واضحًا في مسائل كثيرة، مثل أبواب الفعل، أو بعض المصادر، و غيرها من المسائل، التي حُكِم عليها بالرداءة تارة، و بالشذوذ تارة

أخرى، و إذا كان اتخاذ الفروع من الأصل الواحد لم يحدث بشكل عشوائي، بل تم وفقًا لقوانين وضوابط، فكيف يمكن تأويل الأبنية التي تخرج – أحيانًا- على تلك القوانين؟ وكيف تُوجَه الخلافات التي أثيرت حول أصول بعض الأوزان، ولماذا اختلفت القُراء في أداء بعض الصيغ الصرفية؟

وقد جاءت هذه الدراسة لتثبت أن علم الصرف كأي علم من العلوم له نظرية علمية محكمة يقوم عليها، وهذه النظرية تقوم على مجموعة من المبادئ، وتشكل هذه المبادئ الإطار الذي يدور فيه علم الصرف، ذلك العلم الذي اندمج مع النحو وكان تابعًا له فترة طويلة، ثم استقل في مؤلفات خاصة به بينت مدى أهميته ووعورة دربه، فهو البداية لمن أراد معرفةً لعلوم اللغة، وليس أدل على ذلك من قول ابن عصفور في كتابه ***الممتع***: "التصريف أشرف شطري العربية، وأغمضهما، فالذي يبين شرفه، احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية، من نحوي ولغوي، إليه أيما حاجة؛ لأنه ميزان العربية، ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف"[1].

وعلى علوِّ قدره وحاجة المشتغلين باللغة إليه، فقد ظل لفترات طويلة تابعًا للنحو، وكأنه جزء منه، أو مبحث من مباحثه، ولعل ذلك راجعٌ إلى صعوبته، ووعورة دربه لمن أراد أن يتفنن فيه، أو يسلك طريقه، كما قال ابن جني: "إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصًا صعبًا بُدئ قبله بمعرفه النحو، ثم جيء به بعد؛ ليكون الارتياض في النحو موطِئًا للدخول فيه، ومُعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه"[2].

وموضوع البحث الصرفي هو ظاهرة التعدد التي تنشأ من تغيير الصيغة؛ لإنتاج صيغة من أخرى بالاشتقاق أو التصريف، وهذا يفترض وجود صيغة أصلية وأخرى فرعية [3]، وتولُّد صيغة من أخرى لوجود تناسب بينهما في اللفظ والمعنى، أو المعنى فقط، هو ما يعرف بالاشتقاق، والصيغ التي يولدها الاشتقاق تتحكم فيها قوانين التصريف، ومن ليس له دراية بقوانين التصريف لا يستطيع أن يفرق بين الزائد و الأصلي في الصيغ، وكذلك من ليس له دراية بالاشتقاق لا يتمكن من وضع الصيغة في وزنها الصحيح.

كما أن التغير الحادث في الصيغ المتعددة التي تولدت يكون أحيانا لدواعٍ دلالية، و

أحيانًا أخرى لدواعٍ صوتية "فالتصريف ينقسم قسمين: أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعاني، نحو: ضرَب، وضرَّب، وتضرَّب، وتضارب، واضطراب. فالكلمة التي هي مركبة من ضاد وراء وباء، قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة، لمعانٍ مختلفة... والآخر من قسمي التصريف: تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التغيير دالًّا على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم " قَوَل" إلى " قال"؛ ألا ترى أنهم لم يفعلوا ذلك ليجعلوه دليلًا على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه قَوَل"، الذي هو الأصل لو استعمل"[٤].

وإذا كانت التغيرات التي تحدث في بنية الكلمة- موضوع علم الصرف، تخضع- غالبًا- لنظام محدد تحكمه نظرية لغوية محكمة، فإن قواعد ذلك النظام تتوقف أحيانًا، لتعترضها قوى أخرى تتعلق بتجاور الأصوات، والاختلاف في اللهجات، وحاجة السياق إلى دلالات تتفق مع بنائه العام.

وعلى ذلك فإن أهداف هذا البحث تمحورت حول إثبات أربع حقائق يجب أن يتخذها الدارس في الاعتبار حين يبدأ خطواته في طريق ذلك العلم.

الأولى : إثبات العلاقة المتماهية بين التصريف والاشتقاق، مع إظهار الحدود الدقيقة بينهما، فلا غنى لأحدهما عن الآخر "فلا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا بالتصريف؛ ألا ترى أن جماعة من المتكلمين امتنعوا من وصف الله -سبحانه- بـ "سخي"، لأن أصله من الأرض السخاوية وهي الرخوة. بل وصفوه بـ "جواد"؛ لأنه أوسع في معنى العطاء، وكذلك ما يحكى عن أبي عبيد، من أنه قال في مندوحة من قولك "مالي عنه مندوحة" أي متسع: إنها مشتقة من انداح، وذلك فاسد لأن انداح: "انفعل" ونونه زائدة، ومندوحة: "مفعولة" ونونه أصلية؛ إذ لو كانت زائدة لكانت "منفعلة"، وهو بناء لم يثبت في كلامهم. فهو، على هذا، مشتق من الندح، وهو جانب الجبل وطرفه، وهو إلى السعة أقرب"[٥]

الثانية: إنه لا يمكن دراسة البنية الصرفية بمعزل عن معطيات الدرس الصوتي، فالقوانين الصوتية لها أثر كبير في بنية الكلمة، ولا يعد من قبيل المبالغة القول بأن التأثيرات الصوتية تنتصر على القياس أحيانًا، حتى قيل إن الميزان الصرفي الذي ارتضاه

اللغويون للكلمة العربية، خضع لتلك القوانين، فجاءت الأصول الثلاثة من مخارج متباعدة لتحقيق الانسجام والهروب من الثقل والتنافر، وهذه هي الغاية من تلك القوانين التي تستعين بوسائل مختلفة لتحقيق أعلى درجة من الانسجام وأقل درجة من الجهد عن طريق التخلص من الثقل داخل البنية، فلا صرف بلا أصوات.

الثالثة: إنه لا يمكن إغفال دور اللهجات واختلافها في دراسة البنية الصرفية، فتلك التغيرات التي تحدث نتيجة لتأثير العلل الصوتية في بنية الكلمة، تخضع للذوق العام واتفاق الجماعة اللغوية، وفي ظل تأثيرات أخرى، قد تتعلق بالبيئة والحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فإن الذوق العام قد يتغير، ونجد أبناء الجماعة الواحدة قد يتجهون نحو التيسير و تحقيق الانسجام بإعمال الحذف و الإدغام و الإبدال، وأبناء جماعة ثانية يحافظون على الأصل، ويبالغون في تلك المحافظة أحيانًا، فتنتج ظواهر خاصة بهم غرضها إظهار الفصاحة، وهكذا تتعدد البنى الصرفية نتيجة اختلاف اللهجات الذي يعد مصدرًا غنيًا لتلك التعددية، أثبتته القراءات القرآنية على اختلافها مع تواترها وصحتها، وهذه حقيقة ثابتة في الدرس الصرفي.

الرابعة: إنه لا يمكن دراسة الأبنية الصرفية بعيدا عن الدرس الدلالي، ألا ترى أن تعريف الصيغة نفسه يتكون من شقين، الأول: بنائي، والآخر: دلالي، فعلى سبيل المثال اسم الفاعل: يصاغ من الثلاثي على وزن فاعِل؛ ليدل على الذات التي قامت بالحدث على سبيل التجدد والحدوث، فالدلالة ملاصقة للبناء، وهذا ما يطلق عليه المعنى الصرفي للصيغة، ثم إن وجود هذا البناء داخل سياق محدد، يكسبه معنى آخر غير المعنى الصرفي، فالسياق وحده قادر على تحويل الصيغة من باب إلى باب أو تأويلها على معنى صرفي آخر غير الذي وُضِعت له، وفي السياق أيضًا يظهر تأثير تغيرات البنية على مستوى التركيب؛ فتغير البنية الصرفية -أحيانًا- يعيد ترتيب الوظائف النحوية، فتغاير صيغة الفعل بين البناء للمجهول أو المعلوم داخل النص تغير في التركيب، وبتغير التركيب تختلف الدلالة، فالفاعل أصبح غائبًا، والمفعول أصبح فاعلًا، وغير ذلك من التغيرات التى تتسبب فيها تغيرات البنية الصرفية.

و لإثبات تلك الحقائق الأربعة استخدم الباحث المنهج الوصفي القائم على رصد الظواهر و تحليلها و استقراء ما حدث فيها من تغيرات، و تأويلها على أساس من

الضوابط و القوانين الحاكمة لتلك التغيرات.

و جدير بالذكر أن هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت جوانب من هذا البحث، من أهمها: ***التصريف العربي من خلال علم الأصوات*** للدكتور الطيب البكوش، و ***أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة*** للدكتور فوزي الشايب، و دراسات أخرى تناولت العلاقة بين الصرف و اللهجات ، مثل: ***اللهجات العربية في التراث*** للدكتور علم الدين الجندي، و على الرغم من استفادتي من تلك الكتب كثيرًا، فإن هذا البحث اختلف في تناوله لجميع الجوانب التي تُشكِّل النظرية الصرفية كَفِكرة يمكن تطبيقها في التحليل الصرفي للنصوص.

وقد جاء البحث في أربعة محاور كل محور يناقش حقيقة واحدة من الحقائق السابقة مع التطبيق – قدر الإمكان- على النص القرآني بوصفه أصدق النصوص و ألصقها بالعربية الفصحى مع اختلاف لهجاتها.

(١)

الصرف والاشتقاق

اللغة العربية لغة اشتقاقية، وقد تشترك اللغات السامية الأخرى – كالعبرية – في ذلك معها، لكن تبقى اللغة العربية منفردة بأنها الأكثر اتساعا في هذا، والاشتقاق في أبسط معانيه هو نزع لفظ من لفظ آخر لتناسب بينهما في المعنى والتركيب، بشرط أن يزيد المشتق عن المشتق منه[٦]، وهو أقسام؛ الأول: يكون التناسب بين المشتق والمشتق منه في المعنى واللفظ مع الحفاظ على ترتيب الحروف، مثل: ضرب ضارب مضروب، كلها من النواة المعجمية (ض ر ب)، والثاني: يكون التناسب في المعنى واللفظ مع عدم الحفاظ على الترتيب في الحروف، مثل: جذب و جبذ، و يأس و أيس. والثالث: يكون التناسب في المعنى و الاختلاف في بعض الحروف مع تقاربها في المخرج، مثل: نعق ونهق، ومدح ومده[٧].

والنوع الأول الذي يكون فيه التناسب بين المأخوذ و المأخوذ منه في المعنى واللفظ مع الحفاظ على ترتيب الأصول، هو ما يهتم به علم الصرف، وفي هذا القسم يجب على كل دارس أن يهتم بمعرفة حروف الزيادة و مواضعها، فلهذا أهمية في الوصول إلى الأصل

المشتق منه وكذلك معرفة الوزن الصحيح للصيغة، والزيادة في المشتق إما أن تكون بتكرار حرف من أصول الكلمة، مثل: قطّع و احمرّ، أو بحروف الزيادة العشرة، التي جمعت في كلمة (سألتمونيها)، وهذه الحروف تزيد في مواضع مع الأسماء و الأفعال، ولا يعني وجود إحداها في كلمة الحكم بالزيادة على الإطلاق، فقد تكون أصلا فيها، مثل: أرض و بيت و ثور، فالهمزة والياء و الواو حروف أصول وليست زوائد.

وتلك الزوائد تلحق بالكلمة لأغراض، منها: تعويضها عما حذف منها، مثل: ألف (ابن)، جاءت عوضا عن واو محذوفة في النهاية، وتاء (زنة وعدة) جاءت عوضا عن واو محذوفة في البداية، أو إلحاقها بوزن آخر مثل جلبب ألحق بدحرج، أو لغرض مد الصوت وهذا ما تقوم به حروف المد واللين، مثل غلام- صحيفة- عجوز، أو لإفادة معنى جديد مثل الفاعلية في طالب، و المفعولية في مفهوم.

وتلك الزيادة التي تأتي لإضافة معنى للمشتق- لم يكن في الأصل المشتق منه- تشغل حيزا كبيرا في الدرس الصرفي، والزيادة الطارئة سواء بالتكرار أو الحروف العشرة، لا تحدث دون ضابط من القوانين والقواعد الصرفية في الأوزان والبنى الاسمية و الفعلية، فالميزان الصرفي الذي وضعه الصرفيون هو الأساس الذي يقوم عليه الاشتقاق، ويتبين ذلك أكثر حين نطبق هذا على بعض الأمثلة التي ستبين العلاقة بين الاشتقاق و التصريف.

وقد اخترنا نموذجين يتضح فيهما أثر الخلاف في أصلهما ووزنهما، وتتبعنا آراء اللغويين فيهما حتى يتبين ما قصدناه من إثبات العلاقة القوية بين الصرف والاشتقاق.

النموذج الأول: أصل كلمة شيطان ووزنها:

اختلف علماء اللغة في أصل كلمة شيطان، هل هو من شيط أم من شطن؟ كذلك وزنه هل هو على: (فيعال) ونونه أصلية، أم على: (فعلان)، ونونه زائدة.

قال الأخفش أثناء حديثه عن نون الجمع التي تسقط عند الإضافة: "وليست هذه مثل نون"شياطين"؛ لأن "الشياطين" و"الدهاقين" و"المساكين" نونها من الأصل، ألا ترى أنك تقول: "شيطان" و"شُييطين" و"دِهقان" "دُهَيْقين" و"مِسْكين" و"مُسَيْكين" فلا تسقط النون[٨].

وقال أيضا: "وقد قال ناس من العرب: "الشياطون" ؛ لأنهم شبّهوا هذه الياء التي كانت في "شياطين" إذا كانت بعدها نون، وكانت في جميعٍ وقبلها كسرة، بياء الإعراب التي في الجمع، فلما صاروا إلى الرفع أدخلوا الواو"[٩].

وهكذا يكون الوزن عند الأخفش (فَيْعَال) لأن النون عنده هي اللام وهي أصل، كما يتضح من النص الأول، أما في النص الثاني فقوله "قال ناس من العرب" فيه دلالة على عدم قبوله بزيادة النون.

وقال ابن خالويه: "والشيطان يكون (فعلان) من شاط يشيط بقلب ابن آدم، وأشاطه أي أهلكه، ومن شاط بقلبه أي مال به، ويكون (فيعالًا) من شطن أي بعُد، كما أنه بعُد عن الخير، ويقال دار شطون أي بعيدة. فمعنى شطنتهم خالفت بهم وبعدت، ويقال بئر شطون أي عوجاء فيها عوج، فيستقى منها بشطنين أي بحبلين"[١٠].

وإذا كان ابن خالويه ساوى بين الرأيين بقوله: "يكون فيعال... ويكون فعلان"، فإن مكي بن أبي طالب أنكر أن يكون شيطان على فعلان من شاط يشيط، فقال:" شيطان (فيعال) من شطن إذا بعُد، ولا يجوز أن يكون فعلان من تشيط وشاط؛ لأن سيبويه حكى: شَيْطَنْتُه فَتَشَيْطَن، فلو كان من شاط لكان شَيْطَنْتُه على وزن (فَعْلَنْتُه)، وليس هذا البناء في كلام العرب، فهو إذًا: (فَيْعَلْتُه) كبيطرته، فالنون أصلية والياء زائدة، فلا بد أن تكون النون لامًا وأن يكون شيطان فيعالًا من شطن إذا بعُد، كأنه لما بعد من رحمة الله سمي بذلك"[١١].

وأقول: لا يوجد ما يمنع أن يكون شيطان على فعلان عند سيبويه، إنما استشهد مكي بنصف الكلام؛ لأن سيبويه قال: "وكذلك: شيطان إن أخذته من التَّشَيْطُن، فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون، وإن جعلت دهقان من الدَّهق، وشيطان من شَيَط لم تصرفه"[١٢].فهو لم يمنع أن يكون شيطان من شيط والنون زائدة، والدليل على ذلك أنه منعه من الصرف إذا كانت نونه زائدة، كما أن الاشتقاق من شاط يشيط، التي تعني الحرق والهلاك والعجلة في المعاجم اللغوية، أقرب ما يكون إلى معنى الشيطان، فإذا كان أصل الشطن هو الحبل ومنه البعد والمخالفة والخبث، فإن الاشتقاق من الأُولى أَوْلى في هذا المعنى، وقد راجعت مادة (شطط) في المعاجم ووجدتها

أوْلَى من (شطن) في معانيها التي تنطبق على لفظ(شيطان)، فهي تعني في الأصل البعد وتجاوز الحدود والجور والشقاق والظلم[١٣]، ويؤكد هذا ما ذكره ابن جني حينما قال: "ومن أخذه من تشيّط جعله "فَعْلان"، ووجه الاشتقاق فيه من تشيط، أنهم قد قالوا: غضب فاستشاط أي: احتدّ والْتهَبَ في الغضب، وتشيط بمعناه، وهذا المعنى موجود في الشيطان؛ لأن الالتهاب في الغضب مشبه بالجنون والتخبط"[١٤].وأقصد بذلك أنه لا يوجد ما يؤكد أن شيطان من شطن باعتبار أن المواد الثلاثة السابقة تقاربت في معنى الكلمة وكانت مادة شيط وشطط أقرب دون الحاجة إلى تأويل.أما من حيث البناء فما اعتمده مكي بأن سيبويه حكى تشيطن شيطنة على (تَفَيْعَل- فَيْعَلَة) من شطن، فإذا كان من شاط يشيط فتكون شيطنة على (فعلنة) وهذا الوزن لا يوجد في كلام العرب، فإن هذا وإن كان صحيحًا، ليس له علاقة بوزن(فعلان)، فهو وزن موجود، وقد ذكروا أن إنسان على فعلان من الأنس[١٥]، وزيادة النون في نهاية الكلمة معروف مشهور في الأسماء، كما أن من ذكر(فعلان) من تشيط لم يبنِ على (فَعْلَنة)، إنما قالوا فعلان بزيادة الألف والنون واعتبار الشين والياء والطاء أصل فيكون (تفعّل) منه (تشيَّط).

وقال العكبري: "قيل هو فَعْلَان من شاط يشيط إذا هلك فالمتمرد هالك بتمرده، ويجوز أن يكون سمي بفعلان لمبالغته في إهلاك غيره"[١٦].

وبذلك فالقول بأن وزن شيطان (فعلان) ليس فيه خروج عن قواعد التصريف المشهورة، إنما الخلاف فيه في أصله، ولأن كلا الأصلين يتناسبان مع الفرعين في المعنى والتركيب فمن الممكن الحسم بأن شيطان فيها قولان، وكلاهما له حجته، القول الأول من شطن فتكون نونه أصلية وياؤه زائدة ووزنه(فيعال)، والقول الآخر من شيط فتكون نونه زائدة وياؤه أصلية، ووزنه(فعلان).

النموذج الثاني: أصل كلمة إنسان ووزنها:

ومما اختلفوا في اشتقاقه ووزنه كلمة (إنسان)، وقد جاء في كتب النحو أن وزن إنسان(فعلان) على مذهب البصريين، و(إفعان) على مذهب الكوفيين، وأصله (إفعلان)[١٧]، فالهمزة الأولى أصل عند البصريين لأنه مشتق من الأنس أو الإيناس، أما عند الكوفيين فالهمزة زائدة، لأنه مشتق عندهم من النسيان، فالياء أصل؛ لأنه من (نسي)،

ودليلهم في ذلك، أن العرب أجمعت في تصغيره على (أنيسيان) فردوا الياء التي هي من أصوله، وقد حكم على هذا التصغير بالشذوذ، قال سيبويه: "ومما يحقر على غير بناء مكبَّره المستعمل في الكلام: إنسانٌ، تقول: أنيسيانٌ، وفي بنون: أبينون، كأنهم حقَّروا إنسيان، وفعلوا هذه الأشياء لكثرة استعمالهم إيَّاها في كلامهم، وهم مما يغيِّرون الأكثر في كلامهم عن نظائره، وكما يجيء جمع الشيء على غير بنائه المستعمل، ومثل ذلك ليلةٌ، تقول لييليةٌ، كما قالوا: ليالٍ، وقولهم في رجلٍ: رويجلٌ؛ ونحو هذا"[١٨].

وقال الرضي: "الأَولَى أن يقال: فعلان، وأُنيسيان شاذ، كعُشَيْشِيَان، على ما مر في التصغير، فهو مشتق من الأنس لأنه يأنس بخلاف الوحش وقيل: هو من الإيناس: أي الإبصار، كقوله تعالى:"فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا" القصص: ٢٩؛ لأنه يؤنس: أي يُبصَر ولايُجتَن، بخلاف الجن، وقيل: إنسيان كإضْحيَان من النسيان إذ أصل الإنسان آدم، وقد قال تعالى فيه: (فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً) طه/ ١١٥، ويقويه تصغيره على أنيسيان، والاشتقاق من النسيان في غاية البعد، وارتكاب شذوذ التصغير كما في لُيَيلية أهون من ادعاء مثل ذلك الاشتقاق"[١٩].

وقد أفرد الأنباري مسألة في أصل إنسان و وزنه واشتقاقه، تناول فيها حجج الكوفيين وفندها، فقال: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين، فقولهم إن الأصل في إنسان إنسيان، إلا أنهم لما كثر في كلامهم حذفوا منه الياء لكثرة الاستعمال، كقولهم: أيش في أي شيء، و عم صباحا في أنعم صباحا، وويلمه في ويل أمه" قلنا: هذا باطل؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجوز أن يؤتى به على الأصل، كما يجوز أن تقول: أي شيء، و انعَم صباحا، وويل أمه على الأصل؛ فلما لم يأت ذلك في شيء من كلامهم في حالة اختيار ولا ضرورة دل على بطلان ما ذهبتم إليه، وأما قولهم: "إنهم قالوا في تصغيره أُنيسيان" قلنا: إنما زيدت هذه الياء في أنيسيان على خلاف القياس، كما زيدت في قولهم: "لييلية" في تصغير ليلة، و"عشيشية" تصغير عشية، وكقولهم على خلاف القياس: "مغيربان" في تصغير مغرب، و"رويجل" في تصغير رجل، إلى غير ذلك مما جاء على خلا ف القياس؛ فلا يكون فيه حجة، والله أعلم"[٢٠]. وبهذا نصل إلى أن التصغير على (أنيسيان) شاذ، وهذا الشذوذ واقع في كثير من الأمثلة، ولا يؤدي إلى التسليم بأن الاشتقاق من النسيان كما جاء في النصوص السابقة، ويكون إنسان من الأنس ووزنه فعلان.

وبذا تبين أن الاشتقاق والتصريف لا غنى لأحدهما عن الآخر، وكما رأينا في الخلافات السابقة يبدأون أحيانا من الأصل المأخوذ منه للوصول إلى الصيغة الزائدة المأخوذة، وأحيانا يبدأون من الوزن للوصول إلى الاشتقاق الصحيح.

كما أن النظر إلى اللغة العربية -دائمًا- على أنها لغة اشتقاقية، وأن الأصل الواحد يخرج عددا من المشتقات التي تتفق معه في المعنى العام، وتضيف إليه بما زاد عليها من حروف، وتكرار ذلك وتوضيحه أثناء تعليمها، يجعل المتعلم مدركًا لهذا التعدد في الصيغ و الأوزان، ويغير فكرته بأنها لغة ذات مفردات جمة يصعب تعلمها وحفظها.

(٢)

الصرف والأصوات

إن دراسة الصرف لا يمكن أن تتم بمعزل عن دراسة الأصوات، "والصرف العربي بالذات محشو بالمسائل والأمثلة التي يعسر تفسيرها دون العود إلى الظواهر الصوتية التي تنتظمها بنية الكلمة"[٢١]. فلا يمكن بحال من الأحوال فصل معطيات كل علم عن الآخر.

وعلى ذلك فإن بنية الكلمة تشهد ثلاثة أنواع من التغيرات:[٢٢]

١- تغيير صرفي بحت: يتعلق أساسا بالاشتقاق (تصرف الأفعال واشتقاق الأسماء)

٢- تغيير صرفي – صوتي: يتعلق بتأثير التغيير الصوتي في بنية الصيغة صرفيا (قيل من قال، بقُوا من بقيوا)

٣- تغيير صوتي بحت: يتعلق بتعامل الأصوات، أي التفاعلات الصوتية التي تحدث بين الأصوات داخل الكلمة، مثل ما يحدث نتيجة عمل القوانين الصوتية العامة (المماثلة والمخالفة)، ولا يؤثر في المعنى.

وقد نبه القدماء من اللغويين إلى تلك العلاقة بين الصوت والصرف، وتناولوا مظاهرها بالشرح والتوضيح، وكانوا على وعي كامل بتلك العلاقة، ويظهر ذلك أكثر في كتب القراءات القرآنية التي اهتمت بالجانب الصوتي من الكلمة، وكتب الاحتجاج لتلك القراءات، كما لم تخلُ منها كتب النحاة واللغويين، فتكلموا عن صفات الأصوات

ومخارجها، وما يحدث لها من تفاعل داخل بنية الكلمة، وتناولوا ظواهر كالإبدال والإعلال، والقلب والإمالة ، وقد توصل اللغويون العرب إلى إيجاد نظرية صرفية لا تخلو من الإحكام، فسروا بها أهم التغيرات الصوتية الطارئة على الصيغ، وهذه النظرية تعتمد مبادئ، أهمها: الإعلال والإدغام ومنع التقاء الساكنين.[٢٣]، فالصرف على هذا يهتم بالتغير في بنية الكلمة الذى يتبعه تغير في المعنى، كما يهتم بالتغير الذى لا يتبعه تغير في المعنى، وهذا التغير الذى يحدث في بنية الكلمة ولا يتبعه تغير في المعنى هو نقطة الالتقاء بين العلمين، وهذا الالتقاء يتضح بصورة مؤكدة في مسائل الإبدال والإعلال بالقلب والنقل والحذف، وكل ما كان من شأنه أن يحدث انسجامًا صوتيًا في بنية الكلمة، فالكلمة مجموعة من الأصوات، والحكم بفصاحة الكلمة أو عدم فصاحتها، ينبني أساسًا على مدى الانسجام بين تلك الأصوات المكونة لها، فليس كل صوت صالحا لأن يجاور صوتا آخر داخل الكلمة[٢٤]، إنما يتحدد ذلك بصفات الأصوات ومخارجها، فكلما تباعدت المخارج كلما كان هذا أحسن للكلمة، وقد لاحظ اللغويون منذ القدم عند النظر في تأليف الكلمة العربية من أصولها الثلاثة (ف، ع، ل) أن هذه الأصول يجرى تأليفها حسب أساس ذوقي و عضوي خاص، يتصل بتجاور مخارج الحروف الأصول التي تتكون منها الكلمة، أو تباعدها، بالنسبة إلى أماكنها في الجهاز النطقي[٢٥].

وبعد هذه المقدمة، نود طرح بعض الحقائق الهامة التي شكلت فيما بعد القوانين الصوتية التي أثرت في البنية الصرفية للكلمة، ومنها: **أن اللغة تكره أن تتوالى الأمثال والمتقاربات،** حتى لا يتكلف اللسان النطق بالصوت نفسه مرتين، فيكون عمله كمشي المقيد، كما قال ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ):" لأن الحرفين إذا كانا مثلين فإن اللسان يرجع في النطق بالحرف الثاني إلى موضعه الأول، فلا يتسرح اللسان بالنطق كما يتسرح في الغيرين، بل يكون في ذلك شبيهًا بمشي المقيد"[٢٦].

ويقصد ابن عصفور بالغيرين، المتخالفين، المتباينين، فالنظام اللغوي والاستعمال السياقي جميعًا يحرصان في اللغة العربية الفصحى على التقاء المتخالفين، أو بعبارة أخرى يحرصان على التخالف ويكرهان التنافر والتماثل، فأما كراهية التنافر فلأنه ينافي الذوق العربي، و أما كراهية التماثل فلأنه يؤدي إلى اللبس[٢٧].

و هنا يأتي دور القوانين الصوتية التي تهدف إلى تحقيق السهولة والخفة في الأداء، فتؤثر

الأصوات بعضها في بعض، لتقليص الفوارق بينها، وتوحيد صفاتها، ويتحقق الإدغام فيفنى أحدهما في الآخر فناءً كاملا، وينبو بهما اللسان نبوة واحدة، والصوت الأقوى بصفاته هو القادر على حسم الصراع، أما إذا صعب التوفيق بينهما بتقريب أحدهما إلى الآخر، فاللغة تلجأ إلى التفريق بينهما[٢٨].

والتقريب بين الأصوات هو ما أطلق عليه المحدثون المماثلة assimilation، ووسائلها الإبدال ثم الإدغام أو الإبدال دون إدغام، والتفريق بين الأصوات هو ما أطلق عليه المحدثون المخالفة dissimilation، ووسائلها الحذف وتسكين الحركة أو تغييرها وكذلك الزيادة، كحذف إحدى التاءين في المضارع، أو حذف إحدى النونين في المضارع المرفوع المتصل بواو الجماعة وياء المتكلم، أو حذف الصائت للتخلص من توالى الحركات كما سنرى في الأمثلة، أو بزيادة كمية الحركة القصيرة لتصبح حركة طويلة، مثل إطالة الفتحة في الهمزة الأولى من "أأنتم" لتتكون فتحة طويلة تعمل كحاجز بين الهمزتين[٢٩].

ومن هذه الحقائق أيضًا أن **اللغة تمنع التقاء الساكنين** وعند حدوث ذلك تقوم اللغة بالحذف أو التحريك كوسائل مانعة لالتقاء الساكنين.

ومنها أيضا أن **الكلمة في اللغة العربية لا تبدأ بساكن**، فتلجأ اللغة إلى استجلاب حرف متحرك للوصول به إلى الساكن في أول الكلمة.

ولكل حقيقة من الحقائق السابقة وما نتج عنها من وسائل- لجأت إليها اللغة لتغيير البنية بما يتفق مع الذوق اللغوي العام- نماذج متعددة امتلأت بشواهدها كتب الصرف وذخرت بها كتب القراءات التي أظهرت قيمة الظواهر الصوتية في تشكيل بنية الكلمة.

أ - وسائل التقريب والتفريق لتحقيق الانسجام الصوتي والهروب من الثقل.

- وزن افتعل: وزن افتعل من أكثر الأوزان التي تتعرض للتغيرات الصوتية، ومن هذه التغيرات الإدغام والمماثلة.

ويكون الإدغام في حالتين: الأولى إذا كانت فاؤه واو، أو تاء، أو همزة، مثل اتّصل – اتّبع- اتخذ. وذلك لأن الواو الساكنة وقبلها كسرة ثقيلة في النطق (اِوْتصل)، وتكرار صوتين متجانسين متتاليين أولهما ساكن يستوجب الإدغام(اتْتَبع)، والهمزة الساكنة بعد ألف مكسورة فيها ثقل (اِأتخذ)

و الحالة الثانية: إذا كانت فاء الافتعال من الأصوات المفخمة أو المجهورة، لأن تاء الافتعال مرققة مهموسة، وفي هذه الحالة يتغلب الصوت الأقوى، فتدغم التاء فيما قبلها، لغلبة الجهر على الهمس غالبا و غلبة التفخيم على الترقيق مطلقًا[٣٠]، مثال: ادتبر – اطتلع – اطترد، تحولت إلى: ادّبر – اطّلع – اطّرد.

- **ومن التقريب الذي ليس فيه إدغام** (المماثلة الجزئية - الإبدال) تأثر المهموس والمرقق (التاء) بالمجهور والمفخم(الفاء)، فيتحول الضعيف إلى صوت آخر من مخرجه يتناسب مع صفة الصوت قبله، مثال: اذتكر – ازتهر – اصتلح، تتحول إلى اذدكر – ازدهر – اصطلح.
- وقد يتبادل التأثير بين الأول والثاني، فأحيانا يؤثر الأول في الثاني (مماثلة تقدمية) و أحيانا يؤثر الثاني في الأول، كما جاء في قراءة (وما تدخرون) آل عمران/ ٤٩، فقد قرأت تدخرون و تذخرون، وقد نبه الزجاج إلى الأهمية بمعرفة الأصوات و صفاتها في مثل هذه المسائل، فقال الزجاج: "وتدخرون بالدال والذال، وقال بعض النحويين إنما اختير تدخرون لأن التاءَ تدغم في الذال نحو تَذَّكرُونَ، فكرهوا (تذّخرون) لأنه لا يشبه ذلك، فطلبوا حرفًا بين (التاء) و(الذال) فكان ذلك الحرف (الدال). وهذا يحتاج صاحبه إلى أن يعرف الحروف المجهورة والمهموسة، وإنما قيل (تَدَّخِرُونَ) وَأصْله تذتخرون: أي يفتعلون من الذخْر، لأن الذال حرف مجهور لا يمكن النفس أن يجري معه لشدة اعتماده في مكانه والتاء مهموسة، فأبدل من مخرج التاءِ حرف مجهور يشبه الذال في جَهْرِها وهو الدال. فصار تَذْدَخِرُون. ثم أدْغِمَتْ الذال في الدال، وهذا أصل الإدغام أن تُدغِم الأول في الثاني، وتذّخِرون جائز"[٣١].
- **ويكون التقريب أيضا بين الحركات و أصوات اللين**، فإذا وقعت الواو والياء متحركتين بعد ساكنين، تنقل حركتهما إلى الساكن قبلهما، وتقلبان وفقا لهذه الحركة، مثال: مستقيم أصلها مستقوِم، ونستعين أصلها نستعوِن، و المصدر استعانة أصله استعوَان، وقد ذكر الزجاج أن: "الواو قلبت ياء لثقل الكسرة فيها، ونقلت كسرتها إلى العين، وبقيت الياء ساكنة، لأن هذا من الإعلال الذى يتبع بعضه بعضا، نحو أعان يعين، وأقام يقيم"[٣٢]، والقصد من الإتباع هنا، هو

تأثير الحركات في قلب الواو ياءً، فالكسرة مستثقلة بعد الواو، فتقدمت الحركة إلى الأمام (الساكن قبل الواو) فتحركت العين بالكسر، فأتبعت الواو الكسر فانقلبت إلى ياء، وإن كانت الحركة هي الفتح لانقلبت إلى الألف، ودليل على ذلك ما قاله النحاس في المصدر من (نستعين)، فقد قال: "والمصدر استعانة والأصل استعوان، نقلت حركة الواو إلى العين، فلما انفتح ما قبل الواو صارت ألفا"[٣٣]، فالحركة التي سبقت الواو في المثالين أثرت فيها تأثيرًا تقدميًا، فما كان من الواو إلا أن اتبعت الكسر فتحولت إلى ياء واتبعت الفتح، فتحولت إلى الألف.

- ومن الظواهر الصرفية المشهورة في سياق التقريب بين الأصوات، **فتح عين المضارع** فيما كان ثانيه أو ثالثه حرفًا من حروف الحلق، حتى و إن كان الأصل هو الكسر، لضرب من المماثلة "وذلك لأن الأصوات الحلقية تناسب في الغالب وضعًا خاصًا للسان يتفق مع ما نعرفه من وضعه مع الفتحة، فلهذه الظاهرة التي استرعت انتباه القدماء ما يبررها من القوانين الصوتية الحديثة"[٣٤].

وقال ابن جني في حديثه عن الإدغام الأصغر: "ومن ذلك أيضا قولهم (فَعَل يَفْعَل) مما عينه أو لامه حرف حلقيّ نحو سأل يسأل وقرأ يقرأ وسَعَر يسعَر وقَرَعَ يقرَع وسَحَل يسْحَل وسَبَح يَسْبَح، وذلك أنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق لمّا كان موضعًا منه مخرج الألف التي منها الفتحة"[٣٥]

- **أما التفريق بين الأصوات المتماثلة الذي يكون بغرض التخفيف(المخالفة)** فمن وسائله الحذف والتسكين والتغاير الحركي وزيادة الهمز.
- ومن أمثلته في المتماثلين الفعل يتمطى كما جاء في قوله تعالى:(ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰ أَهْلِهِ يَتَمَطَّىٰ) القيامة/ ٣٣، فقد جاء فيه:" "وأصله يتمطط من المطيطاء ولكن أبدلوا من الطاء الثانية ياء، وقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، والتمطط التمدد"[٣٦]. وهذا للتخفيف و التخلص من أحد المتماثلين والتعويض بصوت آخر بعيدا عنه في المخرج، وأحيانا يكون الحذف بدون تعويض، مثل(ظِلِل) في قوله تعالى: (لَوْ

نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ)الواقعة/ ٦٥، قال الزجاج: "(اللامَ) حُذِفت لثقل التضعيف والكسر، وبقيت الظاء على فتحها، ومن قرأ ظِلْتَ – بالكسْرِ – حَوَّل كَسْرةَ اللام على الظاء، وقد يجوز في غير المكسور، نحو: أَحَسْتُ، تُريد أَحْسَسْتُ"[٣٧]

- ومن أمثلة التغاير الحركي جمع فعيل على فُعَل، "من العرب من يقول: (سُرَر) لثقل الضمة وتكرير الحرف وفي الراء أيضا تكرير"[٣٨].
- ومن أكثر المسائل جدلًا في موضوع المخالفة عن طريق التغاير الحركي، هو منع (أشياء) من الصرف، وهي في الأصل ليست ممنوعة، إنما وضعت في سياق صوتي خاص وكان تنوينها فيه سيؤدي إلى تكرار مقطعين متماثلين، وهذا السياق هو وجودها في قوله تعالى:" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ" المائدة/ ١٠١، فقد ذكر الرضي في شرح الشافية قول الكسائي الذي قال فيه:" فأما الكسائي فإنه لايعرف القلب بهذا الأداء، بل يقول: أشياء أفعال، وليس بمقلوب، وإن أدى إلى منع الصرف من غير علة، ويقول: امتناعه من الصرف شاذ، ولم يكن ينبغي للمصنف هذا الإطلاق، .....، وقال الكسائي: هو جمع شيء، كبيت وأبيات، منع صرفه توهمًا أنه كحمراء، مع أنه كأبناء وأسماء[٣٩]

و قد أكدت قوانين علم الأصوات، أن المنع من الصرف في هذا السياق جاء لعلة صوتية، وأن الأصل في أشياء التنوين، وقال د. فوزي الشايب:" "بعد هذا نقول إن كلمة أشياء لم تصرف في هذه الآية الكريمة إلا لعلة صوتية وحسب، ذلك أن جر كلمة أشياء وتنوينها في هذا السياق سينشأ عنه تتابع مقطعين متماثلين في حشو السلسلة الكلامية وذلك على النحو الآتي:

"asya in in" والمقطعان هما (إن الأولى وهي تنوين الكسر، و(إن) الثانية وهي الشرطية التي تليها مباشرة)، ولا شك في أن تتابع هذين المقطعين في النطق فيه ثقل واضح، فما كان من العربية إلا أن فرقت بين هذين المقطعين المتماثلين بحذف المقطع الأول الذي هو التنوين فأصبح السياق (أشياءِ إن) ثم تخلصت من تتابع الحركتين المتماثلتين فتحولت

الكسرة الأولى إلى فتحة، وكل ما جاء من تأويلات إنما هو بعيد كل البعد عن الصواب والحقيقة"[٤٠]

ب- أما عدم التقاء الساكنين كظاهرة صوتية ترتبط بالأبنية الصرفية، فأدل شاهد عليها:

- إسناد الفعل الناقص إلى الضمائر المتحركة، وهي: (تاء الفاعل و نا الفاعلين و نون النسوة)، والساكنة، وهي: (ألف الاثنين و واو الجماعة وياء المخاطبة). فعند إسناد الماضي و المضارع المعتل الآخر، إلى الضمائر الساكنة يحذف حرف العلة لعدم التقاء الساكنين، أي حرف العلة والضمير الساكن، وعند الإسناد إلى الضمائر المتحركة يبقى حرف العلة لانتفاء السكون في الضمير، ويستثنى من ذلك ألف الاثنين لعدم التباسها بصيغة الواحد، فتختلط (رما) وفيها ألف الاثنين بـ (رمى) للغائب المفرد.

- كذلك في حالة جزم المضارع الأجوف يحذف حرف العلة وهو عين الفعل؛ لأن الجزم علامته سكون الحرف الأخير، مثال: لم يقلْ – لا تخفْ. فأمّا حذفُ الألف، فقولُك: "لم يَخَفْ"، و"لم يَهَبْ"، والأصلُ: "يَخَافُ"، و"يَهَابُ". فلمّا دخل الجازمُ، أُسْكِنت اللام التي هي الفاء والباء، فاجتمعت مع الألف قبلها، فحُذفت لالتقاء الساكنين، إذ لا سبيل إلى تحريكها؛ لأنّ تحريكها يؤدّي إلى ردّها إلى أصلها الذي هو الواو والياء، وردُّها إلى أصلها يؤدّي إلى ثقل استعمالها"[٤١].

ج- أما أن الكلمة في العربية لا تبدأ بساكن، فأهم ما يوضحه صياغة الفعل الأمر.

- فالأمر الثلاثي هو المضارع بدون حرف المضارعة، أي إذا أردنا صياغة فعل الأمر فما علينا إلا الإتيان بالمضارع و حذف حرف المضارعة، وهنا سنكون أمام حالتين، الأولى أنه بعد حذف حرف المضارعة ستكون فاء الفعل ساكنة أو متحركة، فإذا كانت ساكنة نجتلب لها ألفا لنبدأ بها لأنه يمتنع الابتداء بساكن، مثال ذلك يَشْرَب – يَضْرِب – يَقْعُد. ستصبح: شْرَب – ضْرِب – قْعُد، فنجتلب لها ألفا مكسورة في حالة وجود فتحة أو كسرة على عين الفعل، ومضمومة إذا

كانت الضمة هي حركة عين الفعل، فتصير في النهاية اِشرَب – اِضرِب – اُقْعُد، وهذا ييسر الإتيان بالأمر من اللفيف المفروق ومعرفة حركته، مثل: يقِي تصبح قِ بالكسر، و معرفة حركة الراء في يرَى الناقص اليائي، الذي سيكون الأمر منه: رَ بالفتح.

- وزن تفاعل و تفعّل، إذا أدغمت التاء الزائدة في فائه إذا كانت من مخرجها، فالمدغم سيكون أوله ساكن، فنجتلب ألف الاتكاء للوصول إلى الساكن، من أمثلة ذلك في القرآن:" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ" التوبة/ ٣٨، فاثاقلتم أصله تتفاعل، فأدغمت التاء في الثاء فأصبح الأول ساكنا، و قال الفراء "معناه والله أعلم: (تثاقلتم) فإذا وصلتها العرب بكلام أدغموا التاء في الثاء؛ لأنها مناسبة لها، ويحدثون ألفًا لم يكن، ليبنوا الحرف على الإدغام في الابتداء والوصل، وكأن إحداثهم الألف ليقع بها الابتداء، ولو حذفت لأظهروا التاء لأنها مبتدأة، والمبتدأ لايكون إلا متحركًا"[٤٢]. ومثله قوله تعالى:" حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ" يونس/ ٢٤، فأصل الفعل تزيَّنت، على وزن تفعَّلت، و حدث فيها مثلما حدث في اثَّاقلتم.

(٣)

الصرف واللهجات

تلعب اللهجات دورًا مهمًا في تعميق الدرس الصرفي، وليس من باب التزيد إذا ما أرجعنا كل التغيرات الصوتية التي اعترت بنية الكلمة-التي تناولها المحور السابق- إلى اختلاف اللهجات العربية، فإذا ما سلمنا بأن التغيرات التي تصيب بنية الكلمة، إما صرفية بحتة أو صوتية بحتة، أو صرفية صوتية، فإننا نسلم أيضًا بأن تلك التغيرات الصرفية تؤثر-بلا جدال- في دلالة الصيغة، أما تلك التغيرات الصوتية و الصوتية الصرفية فإننا لا نستطيع في كل الحالات أن نميز بين الصيغ المتعددة عن طريق المعيار الدلالي، فمعظم هذه التغيرات تؤثر في بنية الكلمة دون التأثير في دلالتها، وهذا هو المقصود بتعدد اللهجات، فالتغيرات الصوتية كالإمالة والفتح، والإدغام والإظهار، والإبدال- بعيدًا عن القوانين أو التوجيهات الصوتية- ما هي إلا مظاهر لتعدد اللهجات.

- وأول ما نشير إليه في العلاقة بين تعدد اللهجات والأبنية الصرفية، أبواب الفعل المجرد ماضي ومضارع. فالأفعال الثلاثية حسب ماضيها ثلاثة أوزان، اتفقت عليها جميع كتب الصرف قديمها وحديثها، وأوزانها: فعَل مثل ضرَب – فعُل مثل كرُم – فعِل مثل علِم

- وفعَل مفتوح العين يجيء مضارعه على ثلاثة أوجه: فعَل يفعِل - فعَل يفعُل - فعَل يفعَل.

- أما فعُل مضموم العين يجيء مضارعه على وزن واحد: فعُل يفعُل.

- وفعِل مكسور العين يجيء مضارعه على وجهين: فعِل يفعَل - فعِل يفعِل. وهو قليل. نحو نعِم ينعِم، ووثِق يثِق.

وبذلك يكون عدد أبواب الفعل المجرد بحسب مضارعه، ستة أبواب وهذا ما اتفق عليه النحاة القدماء، وإذا كانت القراءات القرآنية هي مصدرنا الأصيل في دراسة اللهجات، فإن هذه القراءات-على تواترها وصحتها- تضمنت أبوابًا أخرى في المضارع لم يذكرها التقسيم السابق قال د. أنيس" وقد جاءتنا كتب النحاة بعلاج مضطرب لما سموه أبوابًا مطردة، بل كل ما يمكن عمله بصددها هو استنباط قواعد غالبة، شواذها كثيرة جدًا. ولعمرى كيف تصور القدماء أن لغة منسجمة مطردة كاللغة العربية يمكن أن تتضمن كل هذه الأبواب في اشتقاق المضارع من الماضي الثلاثي، في حين أنهم يرون أن جميع الصيغ الأخرى للفعل تلتزم حالة واحدة مطردة في جميع المواضع"[٤٣]، وقال د.الجندي:" وإذا نظرنا إلى الأبواب السالفة وجدناها مشحونة بالشذوذ، إذ لا يذكرون وزنًا إلا ويردفون به صيغًا خرجت عن المألوف، وهذا يشير إلى أن الصرفيين حشدوا في هذه التقسيمات صيغ اللهجات العربية جميعها- بدون عزوٍ لهذه الخلافات، كما أنهم لم يراعوا الفصل بين كل لهجة وأخرى كشأنهم في اللهجات"[٤٤]

"والتقسيم المنطقي يقتضي وجود أوزان ثلاثة أخرى، هي: فعُل يَفعَل، وفعُل يفعِل، وفعِل يفعُل. لكن الصرفيين رفضوا هذه الأوزان لعدم وجود أمثلة لها، وعندما صادفتهم بعض الكلمات المكسورة العين في الماضي المرفوعة في المضارع، مثل: نعِم ينعُم وفضِل يفضُل، وكانوا قد استقروا على الأبواب الستة اعتبروها شاذة وفسرها بعضهم

تفسيرًا خاصًا فعدها من تداخل اللغات"[٤٥]

وتداخل اللغات هذا هو ما أشار إليه ابن جني في كتابه الخصائص تحت عنوان (تركُّب اللغات)، قال فيه: "اعلم أن هذا موضع قد دعا أقواما ضعْف نظرهم، وخفَّت إلى تلقى ظاهر هذه اللغة أفهامهم، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم، وادَّعوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأخرة من أصحابها، وأُنسوا ما كان ينبغي أن يذكروه، وأضاعوا ما كان واجبًا أن يحفظوه. ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فَعِل يفعُل، نحو نعِم ينعُم، ومِتُّ تموت. وقالوا أيضًا فيما جاء من فَعَل يفعَل، وليس عينه ولا لامه حرفًا حلقيًا؛ نحو ركَن يركَن، وقنَط يقنَط"[٤٦]

ويرفض ابن جني في النص السابق وصف ما جاء من هذه الأوزان بالشذوذ، وقد ناقش في الباب السابق لهذا الباب (الفصيح يجتمع فيه لغتان فصاعدًا)[٤٧]، ما يؤكد وجهته من أن كل ما ثبت نطقه عن العرب عربي لا يمكن رده، وفسر التعدد في تلك الأوزان إلى ما يمكن أن نصفه بتزاوج اللغات، فقال :"وكذلك حال قولهم قنَط يقنَط، إنما هو لغتان تداخلتا، وذلك أن قنَط يقنِط لغة، وقنِط يقنَط أخرى، ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة، فقال من قال: قنَط يقنَط، ولم يقولوا: قنِط يقنِط؛ لأن آخذًا إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي أضافها إلى لغته دون بعض".[٤٨]

وهذا التداخل يحدث عندما يتواصل ويتلاقى أبناء قبيلة ما مع أقرانهم من القبائل الأخرى "ثم تلاقى صاحبا اللغتين، فاستضاف هذا بعض لغة هذا، وهذا بعض لغة هذا، فتركبت لغة ثالثة"[٤٩].

والقراءات القرآنية الصحيحة المتواترة شاهدة على ذلك التعدد اللغوي في أبواب الفعل المجرد، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- **من أبواب الماضي:**
- (خطف) في قوله تعالى (يكاد البرق يخطَف أبصارهم) البقرة/ ٢٠. قال الأخفش:" فمنهم من قرأ (يخطِف) من (خطَف)، وهى قليلة رديئة، ... ومنهم من قرأ (يخطَفُ) على (خطِف يخطَف) وهى الجيدة؛ وهما لغتان"[٥٠]، وقال الزجاج: "فيه لغتان، واللغة العالية التي عليها القراءة (خطِف يخطَف)"[٥١]،

وجاء في المعجم :"خطِف يخطَف من باب تعب، وخطَف يخطِف من باب ضرب لغة"[٥٢]

- (كفل) في قوله تعالى:(وكفَّلَها زكريا) آل عمران/ ٣٧، قال الأخفش: "وقال بعضهم:(وكفَلَها زكريا) و(كَفِلها)، ومن قال: كَفَل قال: يكفُلُ، ومن قال: كفِل قال يكفَل، وأما كفُل فلم أسمعها وقد ذكرت"[٥٣]

وفى المعجم: " من باب قتل، وحكى أبوزيد سماعًا من العرب من بابي (تعِب وقرُب)"[٥٤]

- **من أبواب المضارع**

-(يحسب) وبابها فعِل في الماضي، وأجمع العلماء على أن المستقبل بفتح السين وكسرها.

أورد الأخفش قراءة يحسب بالكسر في قوله تعالى: (يحسِب أن ماله أخلده) الهمزة/ ٣ ولم ينسبها إلى أحد[٥٥].

- (تركَن وتركُن)، في قوله تعالى: (ولا تركَنوا إلى الذين ظلموا) هود/ ١١٣.

قال النحاس:" الفتح لغة أهل الحجاز، وقال الفراء: (ركَن تركُن) لغة تميم وقيس، وروى عن قتادة أنه قرأ: تركُنوا بالضم"[٥٦].

وفى المعجم:" ركنت إلى زيد اعتمدت عليه، وفيه لغات، إحداها من باب تعب، وعليه قوله تعالى (ولا تركَنوا إلى الذين ظلموا)، وركن ركونًا من باب قعد، قال الأزهري وليست بالفصيحة، والثالثة ركن يركن بفتحتين وليست بالأصل بل من باب تداخل اللغتين، لأن باب فعل يفعل بفتحتين يكون حلقى العين أو اللام"[٥٧]

- ومن المضعف (يصُدون، ويصِدون) في قوله تعالى:(إذا قومك منه يصِدُّون) الزخرف/ ٥٧، قال الفراء:" قرأ ابن عباس :(يصِدُّون) أي يضِجون ويعِجون، والعرب تقول يصِد ويصُد، مثل يشِد ويشُد وينِم وينُم من النميم، ويصدون عنه ومنه سواء"[٥٨].

- وقد تغايرت عين المضارع في فعل واحد على ثلاثة أوجه، وهو:(يقنَط).

(يقنَط ويقنُط ويقنِط) في قوله تعالى: (ومن يقنَطُ من رحمة ربه) الحجر/ ٥٦. أورد الأخفش في كتابه معاني القرآن (يقنِط) بالكسر، وقال:" لأنها من (قنَط يقنِط)،

وقال بعضهم:(يقنُط)؛ مثل: (يقتُل)، و(يقنَط) مثل: (علِم يعلَم)"[٥٩].

وفى القاموس: "قنَط كنصر وضرب وحسِب وكرُم، قُنوطًا بالضم، وكفرِح، قنطًا وقناطةً، وكمنَع وحسِب وهاتان على الجمع بين اللغتين: يئس، فهو قَنِطٌ، كفرِحٍ"[٦٠].

وكل خروج في هذا الباب عن القياس مرده إلى تعدد اللهجات ولا يمكن تعليله بالشذوذ طالما أن حجيته ثبتت بورود القراءة عليه، وفي ذلك الأمر يوجد نص نقله السيوطي عن ابن درستويه يبين أن التغيرات الصوتية اللهجية تخضع لتلمس الخفة وكذلك إلى الذوق اللغوي العام، قال: "قال ابن دَرَسْتَويه في شرح الفصيح: كلُّ ما كان ماضيه على فعَلت بفتح العين ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حُروف اللِّين ولا الحَلْق، فإنه يجوزُ في مُستَقْبله يفعُل بضم العين ويفعِل بكسرها، كضرب يضرِب وشكر يشكُر، وليس أحدُهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلا الاستحسانُ والاستخفاف"، وقال أيضًا: "عن أبي زيد أنه قال: طُفْتُ في عُلْيا قيس وتميم مدة طويلة أسألُ عن هذا الباب صغيرَهم وكبيرَهم؛ لأعرف ما كان منه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى فلم أجدْ لذلك قياسا وإنما يتكلم به كلُّ امرئ منهم على ما يَسْتَحْسِن ويستخفُّ لا على غير ذلك"[٦١].

- وقد امتد التأثير اللهجي إلى الأفعال المزيدة، فهناك أكثر من سبعة كتب حشدت لنا أمثلة على (فعل و أفعل) بمعنى واحد. مثال ذلك قراءة أحدهم (تُخسروا) بضم حرف المضارعة على أنها من أخسر الثلاثي المزيد بحرف، وذلك في قوله تعالى: "وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ"الرحمن/ ٩ ، قال الزجاج: "القراءة بضم التاء، وروى أهل اللغة: أخسرت الميزان وخَسَرت، فعلى خَسَرت(ولا تَخسِروا) ولا تقرأنَّ بها إلا أن تثبت رواية صحيحة عن إمام في القراءة، وقد رُوِى أن إنسانًا قرأ بها من المتقدمين، ولكنه ليس ممن أخذت عنه القراءة، ولا له حرف يقرأ به"[٦٢]، وأظن أنه يقصد (بالإنسان) من ذكره النحاس بقوله: "وقرأ بلال بن أبى بردة: (ولا تَخسِروا) بفتح التاء وهي لغة معروفة"[٦٣].
- ومن الظواهر اللهجية في بنية الأفعال كسر أحرف المضارعة، فبعض القبائل تجنح إلى تحريك حرف المضارعة بالكسر دائمًا، غير أن الرواة يؤكدون لنا أن كثيرًا من القبائل تنطق بحرف المضارعة مكسورًا حين يكون : "تاء أو نون أو همزة "،

ويلتزمون الفتح حين يكون حرف المضارعة: "ياء" ، فيما عدا قبيلة بهراء، التي عرفت لهجتها بكسر هذا الحرف مع الياء أيضًا، وقد سميت هذه الظاهرة بتلتلة بهراء[٦٤]. وقد قرئت (تأمنا) (تيمنا) في سورة يوسف، قوله تعالى:" قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ" يوسف/ ١١، قال الفراء في معاني يوسف: " وقرأ يحيى بن وثاب: " تيمنا "[٦٥]. وقال الزجاج: " وقراءة يحيى تخالف المصحف وهي في العربية جائزة، بكسر التاء في كل ما ماضيه على فعِل نحو: أمِن"[٦٦]. وذكر النحاس أن" الأصل تأمننا وتيمنا لغة تميم"[٦٧].

و في هذا القدر يتبين لنا مدى عمق العلاقة بين تعدد الصيغ الصرفية و اختلاف اللهجات.

(٤)

الصرف و الدلالة

اللغة معنى داخل صوت، فالدلالة -أو المعنى- هي المستوى المعرفي الأهم بين مستويات المعرفة اللغوية، و لكل صيغة صرفية دور دلالي تقوم به، فإذا نظرنا إلى التعريفات التي قدمتها كتب الصرف للمشتقات مثلا، سنجد أن الشق الأول من التعريف يتناول كيفية البناء، ثم يأتي الشق الثاني ليؤكد على الوظيفة الدلالية لهذا البناء، بكلمة (ليدل على... ويفيد...) فاسم الفاعل يبنى من الثلاثي على وزن فاعل ليدل على من قام بالفعل على سبيل التجدد والحدوث. والصيغة في حالة إفرادها لها دلالة تسمى الدلالة الصرفية، وفي حالة اشتباكها مع كلمات أخرى في سياق محدد تكتتسب دلالة أخرى قد تحولها عن بنائها و تدخلها في بناء آخر، ويكون الحكم هنا هو احتياج السياق إلى دلالة غير التي يؤديها هذا البناء.

فصيغة المبالغة والصفة المشبهة صيغ محولة عن اسم الفاعل لتدل الأولى على المبالغة في وصف الفاعلية وتدل الثانية على الثبوت، وكلاهما يدل على من قام بالحدث، إلا أن هذا التعدد في المعنى من الممكن أن يحدث خارج السياق، إذا ذكرت المباني منفردة، ومن الصعب أن تجد هذا التعدد داخل السياق، "فالمبنى الواحد متعدد المعنى ومحتمل كل معنى مما نسب إليه وهو خارج السياق، فإذا تحقق المبنى بعلامة في سياق، فإن العلامة لا

تفيد إلا معنى واحدًا تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية"[٦٨].

و دليل ذلك أن ما جاء من صيغ وصفية للذات الإلهية لا يؤول إلا على الثبوت والدوام، فخرج جميع ما جاء من باب اسم الفاعل-الذي يدل على التجدد والحدوث- وصفا للذات الإلهية إلى باب الصفة المشبهة مثل: عالم في قوله تعالى (عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال) الرعد/ ٩، كذلك بعض ما جاء على أفعل التفضيل لا يمكن اعتباره من باب التفضيل، فلا يمكن تفسير (الأول والآخر) على أنها من باب التفضيل داخل هذا السياق.

ولا يمكن تمييز التداخل بين أبنية اسم المكان و اسم الزمان و المصدر الميمي إلا من خلال السياق، و كذلك لا يمكن فض التشابك بين بنائي اسم المكان و اسم المفعول من غير الثلاثي إلا من خلال السياق.

وقد اهتممنا في هذا المحور بدلالة صيغ المشتقات الوصفية دون الأفعال -التي تحمل زيادتها دلالات متعددة- لأن الأولى تظهر تلك التفاصيل -التي ذكرناها سابقًا- بوضوح، واعتمدنا في ذلك على النص القرآني لأنه يمثل سياقا متكاملا. كما أن اختلاف القراءات في الصيغ الوصفية المشتقة بيّن هذه الخلافات الدلالية التي لم تحمل تناقضًا داخل النص بل حققت اتساعًا دلاليا.

ومن أمثلة ذلك: التداخل بين اسم الفاعل و الصفة المشبهة في قراءتي: حاذرون – حذِرون، في قوله تعالى: "وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حاذِرُون" الشعراء/ ٥٦.

اختلفوا في القراءة على فاعِل وفَعِل، فقرأ بعضهم على اسم الفاعل وبعضهم على الصفة المشبهة، وكل فريق أراد إثبات الدلالة التصريفية لذلك البناء، فدلالة الأول الحدوث والتحول، والثاني اللزوم والثبات، قال الفراء: " وكأن الحاذر: الَّذِي يحذرك الآن، وكأن الحذِر: المخلوق حَذِرًا لا تلقاه إلّا حذرا"[٦٩].

وعلى الرغم من هذا الاختلاف في دلالة الصيغة، فإن السياق يحتملهما معا، فهذه الآية نزلت فيمن كان مع نبي الله موسى من المؤمنين، وكان فرعون وجنوده في أثرهم يلاحقونهم، فيكون حذرهم من ذلك في وقت اللقاء بهم، أو في طول رحلتهم وثباتهم على هذه الحال لاستمرار الخطر.

ومن الممكن أن يدل السياق على معنى الثبات في اسم الفاعل دون تحويله أو تأويله، مثل قوله تعالى: "مالك يوم الدين" الفاتحة/ ٤، وهذا ينطبق أيضًا على ما جاء في قراءة (فارهين وفرهين) في قوله تعالى: "وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبالِ بُيُوتاً فارِهِينَ" الشعراء: ١٤٩.

فقد اختلف المفسرون في المعنى الخاص لكل صيغة، لكن بما لا يتعارض مع المعنى العام للسياق، ففسروا فارهين بحاذقين، وفرهين بمعنى أشرين بطرين، قال الفراء: "فارِهِينَ: حَاذِقِينَ وفَرِهِينَ: أشِرِين"(٧٠). فكل قراءة أدت معنى مختلفًا لكنه متوافق مع سياق الآيات، الذي تطلب دلالة الثبات لاسم الفاعل. " أمَا إن كان المعنى ليس طارئًا حادثًا وإنما هو دائم أو شبه دائم، فيجب التصرف، إما بتغيير صيغة "فاعل" الدالة على الحدوث إلى أخرى دالة على الثبوث أو شبهه، كأن نقول: كريم، بخيل، شريف، حسن، غني، و إما بإيجاد قرينة -لفظية أو معنوية - تدل على أن صيغة: "فاعل" لا يراد منها الحدوث، وإنما يراد منها الثبوت، ومن القرائن اللفظية: إضافة اسم الفاعل من الثلاثي اللازم إلى فاعله، نحو: لي صديق راجح العقل، رابط الجأش، حاضر البديهة، ....، والأصل: راجح عقله، رابط جأشه، حاضرة بديهته، ومنها: أن تكون صيغته اللفظية صريحة الدلالة على الدوام أو شبهه، و مثال القرينة المعنوية قوله تعالى: (مَالِكِ يَوْم الدِّين)، وقول المؤمن: رباه، آمنت بك، خالقَ الأكوان، لا شريك لك، وخفتك قاهرَ الطغاة لا يعجزك شيء،....، فهذه الأوصاف المتصلة بالله، من المُلك والخلق، والقهر ليست طارئة، ولا عارضة، ولا مؤقتة بزمن محدود تنقضي بانقضائه؛ لأن هذا لا يناسب المولى جل شأنه، ومن ثم كانت تلك الصيغ في معناها ودلالتها: "صفات مشبهة" وليست "اسم فاعل"، إلا في الصورة اللفظية، والأحكام النحوية الخاصة به، برغم أنهما على صيغة: "فاعل"؛ فهذا الوزن وحده ليس كافيًا في الدلالة على الحدوث أو على الثبوت والدوام؛ فلا بد معه من القرينة التي تعين أحدهما، وتزيل عنه اللبس والاحتمال؛ كي يمكن القطع بعد ذلك بأنه في دلالته المعنوية -لا الشكلية- اسم فاعل، أو صفة مشبهة"(٧١).

والنص واضح في التأكيد على الدلالة الصرفية التي تكتسبها الصيغة من خلال القرائن اللفظية والمعنوية، والقرينة المعنوية هي السياق الدال، ومن خلال السياق الذي يؤكد على استمرار قوم صالح - الذين نزلت الآية فيهم- وإصرارهم على الكفر والمعصية

والإعجاب والزهو بأنفسهم، وهذا من مؤديات البطر على النعم التي أنزلها الله عليهم، فيكون هنا فاره وفره بمعنى واحد، وكلاهما دل على ثبوت الحال، حتى وإن اختلف بناء الصيغة.

وكما يؤكد السياق خروج الصيغة من بابها بسبب قيامها بمعنى صيغة أخرى، فإنه أيضا يساعد في ثباتها داخل بابها حتى وإن اختلفت التأويلات في معناها.

ومن أمثلة ذلك اختلافهم في توجيه (أهون) على أنها اسم تفضيل، وحولوها في المعنى إلى (هين) لتكون صفة مشبهة، وذلك في قوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى" الروم/ ٢٧

فاسم التفضيل يكون بناؤه على (أفعل) ويدل على اشتراك اثنين في صفة وتفاضل أحدهما عن الآخر، ففيها معنى الاشتراك والمفاضلة، وهذا المعنى الحقيقي، لكن الصيغة هنا-بالقطع- لا تحتمل أي منهما، فقولنا الله أكبر وصف ثابت لا يمكن تأويله بأنه اسم تفضيل، وفي الآية موضع التأويل، ذكر العلماء أنها هيَّن على فيعِل، واختلفوا في تأويلها على ثلاثة أقوال، فنقل الفراء عن مجاهد قوله: "الإنشاءة أهون عليه من الابتداء"، ثم قال الفراء: "ولاأشتهي ذلك، والقول فيه أنه مثلٌ ضربه الله فقال: أتكفرون بالبعث، فابتداء خلقكم من لاشيء أشد، فالإنشاءة من شيء عندكم يا أهل الكفر ينبغي أن تكون أهون عليهِ، ثُمَّ قال (وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلى) فهذا شاهد أنه مثلٌ ضربه الله" وفي الموضع نفسه، نقل عن ابن عباس قوله: " (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ): على المخلوقِ؛ لأنه يقول له يوم القيامة: كن فيكون، وأول خلقه نطفة ثم من علقةٍ، ثُم من مُضْغَةٍ"(٧٢).

وأورد الزجاج رأي أبي عبيدة في هذه المسألة، فقال:" وقال أبو عبيدة في أهون: فيه غير قول، فمنها أن الهاء تعود على الخلق، فالمعنى الإعادة والبعث أهون على الإنسان من إنشائه، لأنه يُقَاسِي في النشء ما لا يقاسيه في الإعادة والبعث، وقال أبو عبيدة وكثير من أهل اللغة: إن معناه: وَهُوَ هيِّنٌ عليه، وإن " أهْون " ههنا ليس معناه أن الإعادة أهون عليه من الابتداء، لأن الإعادة والابتداء كل سَهل عليه ومن ذلك قول الشاعر:

لعَمْرُكَ ما أَدرِي وإِنِّي لأَوْجَلُ*** على أَيِّنا تَغْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ

فمعنى لأوجل لَوجِلٌ، وقالوا الله أكبر أي اللهَّ كبيرٌ"(٧٣)

واستحسن الزجاج بقاء الصيغة على بابها وعلل ذلك تعليلا مقبولا نابعا من معطيات السياق، وأن المعنى المراد في هذه الآية يحتاج إلى (أفعل) وليس فعيل، فقال: "وَأَحْسَنُ مِنْ هذين الوجهين أنه خاطب العباد بما يعقلون، فأعلمهم أنه يجب عندهم أن يكون البعث أسهل وأهون من الابتداء والإنشاء، وجعله مثلًا لهم فقال: (وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)، أي قوله: (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) قد ضربه لكم مثلًا فيما يصعب ويسهل"[٧٤].

كما أن استخدام (أفعل) –الدالة على المفاضلة بين عمليتي الخلق والإعادة–هنا دون (فعيل) مثبت بوجود قرائن لفظية من داخل السياق، فقوله: (وله المثل الأعلى) دليل على أن الهاء في (عليه) تعود على الله وليس على المخلوق؛ "لأنه لما جاء بلفظ فيه استعارة واستشهاد بالمخلوق على الخالق وتشبيه بما يعهده الناس من أنفسهم، خلص جانب العظمة بأن جعل له المثل الأعلى الذي لا يتصل به تكييف ولا تماثل مع شيء"[٧٥].

ولذلك فإن بقاء (أهون) على بابها دون تأويل أَبيَن داخل النص الذي تضَمَن خطابًا موجهًا للعاقلين المدركين لعمليتي البدء من عدم ثم الإعادة مرة أخرى.

الخاتمة

- من خلال عرض المحاور السابقة تبين لنا بما لا يدع مجالا للشك، أن علم الصرف هو الباب إلى المعرفة اللغوية، وأنه مرتبط بشكل كبير بعلوم أخرى، ولا سبيل إلى فهم هذا العلم فهما سليما إلا بالنظر والعناية بالعلوم اللغوية الأخرى.
- ثبت أن القوانين الصوتية تتحكم في تشكيل بنية الكلمة، من خلال المماثلة والمخالفة، وما ينتج عنهما من تغيرات تشمل الصوامت والصوائت.
- كل التغيرات الصوتية التي تؤثر في بنية الكلمة ترد في معظمها إلى اختلاف اللهجات العربية التي يسيطر عليها قانون الاختصار في الجهد وطلب الخفة، وكذلك الذوق اللغوي للجماعة.
- التغيرات الصرفية الطارئة على بنية الكلمة– في معظمها– تؤدي إلى تغيرات في المعنى؛ فالدلالة جزء مهم من الأبنية الصرفية في حالة إفرادها، كما أن الصيغة تأخذ معاني أخرى في حالة تركيبها مع كلمات أخرى داخل النص، وهذه المعاني هي ما يطلق عليها الدلالة السياقية.

الهوامش

(١) ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن محمد الحضرمي(ت٦٦٩هـ): الممتع الكبير في التصريف: تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، ص٣١.

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢ه): المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، إدارة تحقيق التراث القديم، وزارة المعارف العمومية، مصر، الطبعة الأولى ١٩٥٤م، المقدمة، ١/ ص٤، ٥.

(٣) ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام-القاهرة- الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.، ص١٣١.

(٤) ابن عصفور الإشبيلي: الممتع الكبير في التصريف، ص٣٣.

(٥) المرجع السابق ص٣٢.

(٦) أبو بكر الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، (المتوفى: ٤٧١هـ)، المفتاح في الصرف- تحقيق الدكتور علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة – بيروت - الطبعة: الأولى (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م). ص ٦١.

(٧) ينظر: محيي الدين عبد الحميد – دروس التصريف – المكتبة العصرية بيروت – ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م، ص١٠ وما بعدها. وقد آثرنا استخدام مصطلح النواة المعجمية لتدل على الجذر الذي يكون أصل المشتقات حتى لا ندخل في ذلك الخلاف الذي يدور حول المصدر و الفعل و أيهما الأصل في المشتقات، وجاء في المصباح المنير للفيومي" مَدَحْتُهُ مَدْحًا مِنْ بَابِ نَفَعَ أَثْنَيْتُ عَلَيْهِ بِمَا فِيهِ مِنْ الصِّفَاتِ الْجَمِيلَةِ خِلْقِيَّةً كَانَتْ أَوْ اخْتِيَارِيَّةً وَلِهَذَا كَانَ الْمَدْحُ أَعَمَّ مِنْ الْحَمْدِ قَالَ الْخَطِيبُ التَّبْرِيزِيُّ الْمَدْحُ مِنْ قَوْلِهِمْ انْمَدَحَتْ الْأَرْضُ إذَا اتَّسَعَتْ فَكَأَنَّ مَعْنَى مَدَحْتُهُ وَسَّعْتُ شُكْرَهُ. وَ مَدَهْتُهُ مَدْهًا مِثْلُهُ وَعَنْ الْخَلِيلِ بِالْحَاءِ لِلْغَائِبِ وَبِالْهَاءِ لِلْحَاضِرِ وَقَالَ السَّرَقُسْطِيّ وَيُقَالُ إنَّ الْمُدَّة فِي صِفَةِ الْحَالِ وَالْهَيْئَةِ لَا غَيْرُ" المصباح المنير ج٢/ ص ٥٦.

(٨) الأخفش: سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ)، معاني القرآن، تحقيق هدى قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤١١هـ= ١٩٩٠م. ١/ ص١٤.

(٩) الأخفش: معاني القرآن، ١/ ص١٥.

(١٠) ابن خالويه، الحسين بن أحمد أبو عبدالله (ت٣٧٠ه) : إعراب ثلاثين سورة- تصحيح:

عبدالرحيم محمود- مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٠ه= ١٩٤١م، ص ١٤.

(١١) مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧ه): مشكل إعراب القرآن - تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطبع والتوزيع- دمشق- الطبعة الأولى، ١٤٢٤ه=٢٠٠٣م، ١/ ص١٧٩.

(١٢) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت١٨٠هـ): الكتاب- تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ه=١٩٨٨م، ٣/ ص٢١٧.

(١٣) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧ه)، القاموس المحيط- القاموس المحيط، مجلد واحد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م ، ص١٥٦١، باب النون فصل الشين، وكذلك باب الطاء فصل الشين، ص٨٧٠ ، ٨٧١.

(١٤) ابن جني أبوالفتح عثمان (ت٣٩٢ه)، المنصف(شرح كتاب التصريف للمازني).

(١٥) ينظر: المبرد، أبوالعباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥ه): المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية-لجنة إحياء التراث-القاهرة-الطبعة الثالثة ١٩٩٤م، ٤/ ص١٣.

(١٦) العكبري: أبو البقاء بن الحسين(ت٦١٦ه): التبيان في إعراب القرآن، وهو (إملاء ما من به الرحمن)، تحقيق: محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦م، ص ٢.

(١٧) ينظر: ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت٥٧٧ه)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي -القاهرة- الطبعة الأولى ٢٠٠٢م، ٢/ ص٦٥٢.

(١٨) سيبويه: الكتاب، ٣/ ص٤٨٦.

(١٩) الرضي الاستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ): شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق:محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٩٨٢م، ٢/ ٣٤٩.

(٢٠) الأنباري: الإنصاف، ٢/ ص٦٦٩.

(٢١) كمال بشر: علم الأصوات، دار غريب، سنة ٢٠٠٠م، ص ٢٨.

(٢٢) الطيب البكوش:التصريف العربى من خلال علم الأصوات الحديث، تونس، الطبعة الثالثة ١٩٩٢، ص٢٠.

(٢٣) السابق ص ٢٠

(٢٤) فوزي الشايب: أثر القوانين الصوتية فى بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٤م، ص ١٥.

(٢٥) تمام حسان: اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤م، ص ٢٦٥.

(٢٦) ابن عصفورالإشبيلي: الممتع الكبير في التصريف، ص ٤٠٣.

(٢٧) تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها ص ٢٦٤

(٢٨) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوت اللغوية، مكتبة نهضة مصر، بدون تاريخ، ص١١١، فوزي الشايب: أثر القوانين الصوتية فى بناء الكلمة، ص ١٨.

(٢٩) والمماثلة والمخالفة كظاهرتين موجودتين فى كل اللغات، هما أثران لعمل قانونين صوتيين، الغاية منهما إحداث الخفة والتيسير فى نطق الأصوات، وهما: ١- قانون الأقوى: الذى صاغه العالم الفرنسى موريس جرامونت، والذى يقرر بموجبه أن الصوتين المتجاورين فى السياق يتبادلان فيما بينهما التأثير والتأثر، والأقوى هو الذى يتغلب في النهاية على الأضعف.، ٢- قانون الجهد الأقل أو الاقتصاد فى الجهد: وهو من وضع زف، وقد نادى به وتبناه أندريه مارتينى، ويهدف هذا القانون إلى تحقيق حد أعلى من الأثر بحد أدنى من الجهد والطاقة. ينظر:عمرو خاطر:التوجيه اللغوي للقراءات السبع، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى،٢٠٠٩م، ص ٩٩، ١٠٠.

(٣٠) التصريف العربي من خلال علم الأصوات ص ٦٩.

(٣١) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السِّري (ت٣١١ه)، معاني القرآن وإعرابه- تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي-دار الحديث-القاهرة-١٤٢٦ه=٢٠٠٥م، ١/ ص٣٤٩.

(٣٢) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ١/ ص٥٤.

(٣٣) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨ه)، إعراب القرآن- تحقيق: زهير غازي، عالم الكتب- بيروت ١٤٠٩ه= ١٩٨٨م، ١/ ص١٧٣.

(٣٤) فوزي الشايب: أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية، ص٢٦٢.

(٣٥) ابن جني: الخصائص - تحقيق: محمد علي النجار، ضمن مطبوعات سلسلة الذخائر، العدد ١٤٦، الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٦م، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٧م، ٢/ ص١٤٤.

(٣٦) مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، ٢/ ص٣١٧، ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة ص١٠٢.

(٣٧) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ص٣٠٥، ٣٠٦.

(٣٨) النحاس: إعراب القرآن، ٤/ ص٣٢٥.

(٣٩) الرضي: شرح الشافية ، ١/ ص٢٨ ، ٢٩.

(٤٠) فوزي الشايب: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٣١٠ ، ٣١١.

(٤١) ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن يعيش علي ابن يعيش (ت ٦٤٣ه)- شرح المفصل للزمخشري- قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان-الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ج٥/ ص٢٨٦

(٤٢) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي (ت ٢٠٧هـ)- معانى القرآن- تحقيق: يوسف نجاتي للجزء الأول، محمد علي النجار للجزء الأول والثاني، عبدالفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف للجزء الثالث، دار الكتب المصرية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢ه= ٢٠٠٢م، ١/ ص٤٣٧، ٤٣٨.

(٤٣) إبراهيم أنيس - فى اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية،٢٠٠٣، ص ١٤٦.

(٤٤) أحمد علي الجندي- اللهجات العربية فى التراث، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م، ١/ ٥٥٨،٥٥٩

(٤٥) ضاحي عبدالباقي - لهجة تميم دراسة تاريخية وصفية- روزا اليوسف-القاهرة-٢٠٠٦م، ص ٤٢٢

(٤٦) ابن جني - الخصائص ١/ ٣٧٤،٣٧٥.

(٤٧) السابق ١/ ٣٧٠:٣٧٤.

(٤٨) السابق ١/ ٣٨٠.

(٤٩) السابق ١/ ٣٨١

(٥٠) الأخفش: معاني القرآن، ١/ ٥٤،٥٥

(٥١) الزجاج: معاني القرآن، ١/ ٩٠

(٥٢) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي(ت٧٧٠ه)، المصباح المنير- دار الحديث القاهرة - باب الخاء ١٠٧

(٥٣) الأخفش: معاني القرآن، ١/ ٢١٥،٢١٦

(٥٤) الفيومي: المصباح المنير باب الكاف ٣١٩.

(٥٥) الأخفش: معاني القرآن، ٢/ ٥٨٤

(٥٦) النحاس: إعراب القرآن، ص ٤٣٤.

(٥٧) المصباح المنير باب الراء – ١٤٤.

(٥٨) الفراء: معانى القرآن، ١/ ٣٦،٣٧.

(٥٩) الأخفش: معاني القرآن، ٢/ ٤١٢

(٦٠) القاموس المحيط ٦٨٤، وفى المصباح المنير باب القاف ٣٠٧: من بابى ضرب وتعب، وهو قانِط وقَنوط، وحكى الجوهرى لغة ثالثة من باب قعد.

(٦١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ) – المزهر في علوم اللغة – تحقيق: محمد جاد المولى، ومحمد علي البجاوي، ومحمد أبوالفضل إبراهيم، دار التراث- القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣م، ج١ / ص١٦٤.

(٦٢) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ٥/ ص٧٧.

(٦٣) النحاس: إعراب القرآن، ٤/ ص٣٠٤.

(٦٤) ينظر: إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص ١٢١، ١٢٠، وعبده الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، ص ١٢٠، وضاحى عبدالباقي: لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، ص ٢٠٦، ٢٠٥، وحمدي سلطان حسن العدوي: القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية ، دار الصحابة للنشر- طنطا-٢٠٠٦م، ص٣٦٩، ٣٦٨.

(٦٥) الفراء: معاني القرآن، ٢/ ص٣٨.

(٦٦) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ص٧٦.

(٦٧) النحاس: إعراب القرآن، ٢/ ص٣١٦.

(٦٨) تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها ، ص١٦٥.

(٦٩) الفراء: معاني القرآن، ٢/ ص٢٨٠.

(٧٠) الفراء: معاني القرآن، ٢/ ص٢٨٢.

(٧١) عباس حسن: النحو الوافي- دار المعارف- الطبعة الخامسة عشر-٣/ ص٢٤٠: ٢٤٢. وقد ذكرت النص كاملًا لأهميته في شرح هذه الظاهرة الصرفية.

(٧٢) الفراء: معاني القرآن، ٢/ ص٣٢٤.

(٧٣) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ٤/ ص١٨٣.

(٧٤) السابق، ٤/ ص١٨٣.

(٧٥) ابن عطية: المحرر الوجيز، ٤/ ص٣٨٩

المراجع

إبراهيم أنيس(دكتور):

- الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر، بدون تاريخ.
- في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٣.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ):

- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ضمن مطبوعات سلسلة الذخائر، العدد ١٤٦، الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٦م، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٧م.
- المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، إدارة تحقيق التراث القديم، وزارة المعارف العمومية، مصر، الطبعة الأولى ١٩٥٤م.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد أبو عبد الله(ت٣٧٠هـ):

- إعراب ثلاثين سورة، تصحيح: عبد الرحيم محمود- مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٠ه= ١٩٤١م.

ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد(ت٦٦٩هـ):

- الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان-الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي(ت٥٤٢هـ):

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - لبنان - الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

ابن يعيش: موفق الدين أبو البقاء يعيش بن يعيش علي ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ):

- شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان-الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

أحمد علم الدين الجندي (دكتور):

- اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م.

الأخفش، سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ):

- معاني القرآن، تحقيق هدى قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤١١ه= ١٩٩٠م.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت٥٧٧هـ):

- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي -القاهرة- الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

الرضي الاستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ):

- شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٩٨٢م.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السِّري(ت٣١١هـ):

- معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي-دار الحديث-القاهرة- ١٤٢٦ه=٢٠٠٥م.

الطيب البكوش(دكتور):

- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تونس، الطبعة الثالثة ١٩٩٢م.

العكبري: أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين (ت٦١٦ه):

- التبيان في إعراب القرآن، و هو(إملاء ما من به الرحمن)، تحقيق: محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦م.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت ٢٠٧هـ):

- معاني القرآن، تحقيق: يوسف نجاتي للجزء الأول، محمد علي النجار للجزء الأول والثاني، عبد الفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف للجزء الثالث، دار الكتب المصرية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢ه= ٢٠٠٢م.

الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ):

- القاموس المحيط، مجلد واحد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي(ت٧٧٠هـ):

- المصباح المنير، مجلد واحد، دار الحديث، القاهرة.

النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ):

- إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي، عالم الكتب- بيروت ١٤٠٩هـ= ١٩٨٨م.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ):

- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية-لجنة إحياء التراث-القاهرة-الطبعة الثالثة ١٩٩٤م.

تمام حسان (دكتور):

- اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤م.

حمدي سلطان حسن العدوي (دكتور):

- القراءات الشاذة دراسة صوتية و دلالية، دار الصحابة للنشر- طنطا-٢٠٠٦م.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت١٨٠هـ):

- الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ه=١٩٨٨م.

ضاحي عبد الباقي(دكتور):

- لغة تميم (دراسة تاريخية وصفية)، روزا اليوسف-القاهرة-٢٠٠٦م.

عباس حسن(دكتور):

- النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.

عبد القاهر الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد(ت ٤٧١ه):

- المفتاح في الصرف- تحقيق الدكتور علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة – بيروت - الطبعة: الأولى (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م).

عبده الراجحي(دكتور):

- اللهجات العربية في القراءات القرآنية: دار المسيرة - عمان - الأردن- الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

عمرو خاطر(دكتور):

- التوجيه اللغوي للقراءات السبع، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى٢٠٠٩م.

فوزي الشايب(دكتور):

- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

كمال بشر(دكتور):

- علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

محمد عبد العزيز عبد الدايم (دكتور):

- النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى،١٤٢٧ه=٢٠٠٦م.

محمد محيي الدين عبد الحميد:

- دروس التصريف، القسم الأول، المكتبة العصرية- بيروت- ١٤١١هـ=١٩٩٠م.

مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ):

- مشكل إعراب القرآن: تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطبع والتوزيع- دمشق- الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.